جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

# سيمنار الثلاثاء: للعام الأكاديمي 2024- 2025

## مصر ما بعد 2025.. رؤية تنموية طويلة الأجل

### الحلقة الثالثة

## آفاق النهوض بالتصنيع الزراعي


المتحدث

**المهندس/ طارق توفيق**

عضو مجلس إدارة غرفة الصناعات الغذائية

ووكيل اتحاد الصناعات المصرية


الثلاثاء 10 ديسمبر 2024

## مجموعة عمل السيمنار

**المشرف العلمي**

أ.د. مصطفى أحمد مصطفى

الأستاذ بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية

**المستشار العلمي**

أ.د. إبراهيم العيسوي

الأستاذ بمركز السياسات الاقتصادية الكلية

**المنسق العلمي**

أ.د. علاء زهران

الأستاذ بمركز السياسات الاقتصادية الكلية

فريق الدعم المساند

| | |
|---|---|
| **أ. طارق على سليم** | **أ. أحمد ممدوح سعد** |
| مدرس مساعد بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية | مدرس مساعد بمركز التنمية الإقليمية |
| **أ. أمل سرور** | **د. طارق طاهر عبده** |
| مدير عام الاتفاقيات والمؤتمرات والمهمات العلمية | أخصائي الاتفاقيات والمؤتمرات والمهمات العلمية |

**عقد معهد التخطيط القومي الثلاثاء الموافق 10 ديسمبر 2024، ثالث حلقات نشاط سيمنار الثلاثاء للعام الأكاديمي 2024- 2025 "مصر ما بعد 2025... رؤية تنموية طويلة الأجل" بعنوان: "آفاق النهوض بالتصنيع الزراعي"، وتناولت الحلقة النقاط الرئيسية التالية:**

## مقدمة:

في سياق تحليل الأداء الاقتصادي للقطاع الزراعي والصناعات الغذائية في مصر، لا بد من تسليط الضوء على تطورات السنوات الأخيرة، حيث تشير البيانات إلى أن صادرات الصناعات الغذائية والحاصلات الزراعية قد حققت قفزة ملحوظة، فعلى سبيل المثال، تجاوزت صادرات الحاصلات الزراعية خلال العام الحالي حاجز الـ 10مليار دولار، وبالتالي لا يمكن الفصل بين الصناعات الغذائية والحاصلات الغذائية، مما يعكس أهمية تكامل القطاعين الزراعي والصناعي.

كذلك لا تقتصر الحاصلات الزراعية فقط على الزراعة التقليدية، بل تشمل عمليات التجفيف والتخزين والتعبئة والتصنيع، مما يضيف قيمة مضافة كبيرة. وبالنظر إلى التركيبة الحالية للصادرات الزراعية، يلاحظ حدوث تحولاً عن النمط التقليدي السائد في التسعينيات من لقرن الماضي، والذي كان يركز على القطن وبعض المواد الخام. الآن نلاحظ حدوث توسعًا في الصادرات وفقًا للطلب الإقليمي والدولي مثل الموالح والبطاطس تحديدًا والخضروات بأنواعها، وهو ما يعكس تحولاً في ديناميكية القطاع الزراعي.

وعلى الرغم من التحسن في الصادرات الزراعية والغذائية، إلا أن العجز في الميزان التجاري ما زال يمثل تحديًا قائمًا. فالواردات الزراعية التي تتركز في الحبوب (مثل القمح والذرة) والزيوت النباتية، ترتبط ارتباطًا وثيقًا بمحدودية الموارد الطبيعية، خاصة المياه والأراضي الزراعية. تواجه مصر - باعتبارها واحدة من أكبر الدول المستوردة للقمح - تحديًا كبيراً يتمثل في التوفيق بين توفير الأمن الغذائي وتحقيق الاستدامة المائية.

وفقاً لتقديرات وزارة الزراعة، تستورد مصر حوالي 35مليار متر مكعب من المياه سنويًا، خاصة في زراعة القمح والحبوب، نتيجة لمحدودية الموارد المائية والأراضي الصالحة للزراعة محليًا. على سبيل المثال إنتاج القمح المحلي يتطلب حوالي 3000متر مكعب من المياه للفدان لتحقيق إنتاجية تُقدر بنحو 2طن للفدان، في المقابل، محاصيل مثل البطاطس تستهلك أقل من نصف كمية المياه وتوفر عائدًا أعلى، وبناءً على ذلك، يجب إعادة النظر في سياسات استغلال الموارد المائية بما يحقق أعلى كفاءة اقتصادية وبيئية.

تشير بعض الدراسات السابقة إلى أن اعتماد سياسات زراعية أكثر كفاءة يمكن أن يُحسن عملية إدارة الموارد المائية ويعزز الإنتاجية الزراعية. على سبيل المثال، المحاصيل ذات الاستهلاك المائي المنخفض مثل البطاطس والخضروات تحقق عوائد غذائية ومادية أكبر لكل متر مكعب من المياه، وبالتالي هناك حاجة ملحة لإعادة تقييم زراعة القمح في ظل التكاليف المرتفعة للإنتاج المحلي مقارنة بالأسواق العالمية.

بالنسبة لسياسات الدعم وتأثيرها، تبرز ضرورة إعادة هيكلة سياسات الدعم لضمان استخدامها بكفاءة. فاستهلاك القمح في مصر تقريباً أكثر من 200 كيلو للفرد سنويًا، وبالمقارنة بدولة مستخدمة للقمح بكثرة مثل إيطاليا، نجد أن استهلاكها السنوي للفرد تقريبا 90 كيلو، فعلى سبيل المثال، الدعم الموجه للخبز يساهم في استخدامه بطرق غير موجهة للاستهلاك الآدمي، مثل استخدامه كعلف للأسماك والدواجن، مما يؤدي إلى خسائر اقتصادية كبيرة، ومن ثم فإن توجيه الدعم نحو الأعلاف الصناعية قد يساهم في زيادة الإنتاجية وتقليل الفاقد.

من المهم أيضاً تعزيز التكامل بين الزراعة والصناعة من خلال دعم عمليات التصنيع الزراعي وتحسين إدارة الموارد الطبيعية. كما يتعين تحسين السياسات الزراعية لتعزيز كفاءة استخدام المياه، وتشجيع التحول نحو محاصيل أكثر مردودًا اقتصاديًا. كذلك فإن رفع الوعي لدى المزارعين باستخدام تقنيات أكثر كفاءة في الإنتاج، مثل الأعلاف المُحسنة، زادت إنتاجية الفدان بشكل تلقائي من 2طن إلى 4 طن وبدون أي زيادة في الاستثمار الموجهة لهذا القطاع، مما يسهم في زيادة الإنتاجية الزراعية والسمكية.

**تأسيسًا على ما سبق يمكن التأكيد على أهمية:**

1. **تعزيز التكامل بين الزراعة والصناعة:** بحيث يتم توجيه الاستثمارات نحو التصنيع الزراعي لزيادة القيمة المضافة للمنتجات المحلية.
2. **إعادة هيكلة سياسات الدعم:** لضمان تحقيق الاستفادة المثلى من الموارد، مع التركيز على التقنيات الحديثة التي تزيد من الإنتاجية وتقلل الفاقد.
3. **إدارة الموارد المائية بكفاءة:** من خلال التوسع في زراعة المحاصيل ذات العائد المائي المرتفع مثل البطاطس والخضروات، والحد من زراعة القمح في المناطق ذات الموارد المائية المحدودة.
4. **زيادة الوعي الزراعي:** بتدريب المزارعين على تقنيات الزراعة الحديثة واستخدام الأسمدة والأعلاف المُحسنة لتحسين الإنتاجية وتقليل التكاليف.

## أولاً: تحليل السياسات

يواجه القطاع الزراعي في مصر تحديات هيكلية تؤثر على الإنتاجية الزراعية والصناعية، مما يحد من القدرة التنافسية للصادرات الزراعية والغذائية. هذه التحديات تشمل سياسات الدعم، ضعف كفاءة استخدام الموارد المائية، وتفتت الملكية الزراعية. وبالتالي من الضروري دراسة المعوقات والفرص المرتبطة بهذه القضايا، مع التركيز على الحلول العملية لدفع عجلة التنمية المستدامة.

- **كفاءة الإنفاق الغذائي و أثر سياسات الدعم**

- يشكل الإنفاق على الغذاء في الدول النامية نحو 40 – 50 % من دخل الفرد، بينما ينخفض إلى نحو 2 – 3 % في الدول المتقدمة كالولايات المتحدة وأوروبا.
- في مصر، تؤدي آليات الدعم الحالية إلى تشويه سياسات السوق، مما يسبب سوء توزيع الموارد وزيادة معدلات الأنيميا التي تتراوح بين 26 – 27 % من حجم السكان.

- يؤدي الدعم العيني غير المُرشّد إلى استخدام الخبز المدعوم كعلف للأسماك والدواجن، مما يسبب هدرًا كبيرًا للموارد الغذائية ويقلل من كفاءتها الاقتصادية.

## تفتت الملكية وتحديات الزراعة التقليدية

- **تفتت الملكية الزراعية:** تعاني الأراضي الزراعية في مصر، خاصة في مناطق الدلتا والوادي، من تفتت الملكيات الزراعية، مما يحد من إمكانية تطبيق التقنيات الزراعية الحديثة والآليات الصناعية.
- **ضعف التعاونيات الزراعية:** تواجه التعاونيات الزراعية عوائق قانونية وإدارية، مما يجعلها غير قادرة على توفير الدعم المطلوب للمزارعين. أظهرت تجارب دول إفريقية نجاح إنشاء تعاونيات جديدة تحت قوانين موازية، مما يمكن أن يكون نموذجًا يُحتذى به في مصر.
- **غياب الدورات الزراعية الحديثة:** مع غياب السياسات التي تدعم الدورات الزراعية، لا يمكن تحقيق الاستخدام الأمثل للأراضي والموارد الزراعية.

## كفاءة استخدام الموارد المائية

- تُظهر الأبحاث الحديثة أن كفاءة استخدام المياه في الأراضي القديمة لا تتعدى 50%، مقارنة بالأراضي الجديدة التي تتراوح فيها الكفاءة بين 80 – 90 %.
- تشير التقديرات إلى أن الفاقد الزراعي بسبب سوء التخزين والنقل والمناولة يتراوح بين 20 – 30% من إجمالي الإنتاج، مما يؤدي إلى فقدان كبير للموارد المائية والطاقة الإنتاجية.

## الحلول المقترحة

1. **إعادة هيكلة سياسات الدعم:** من خلال توجيه الدعم إلى القطاعات الأكثر حاجة، والانتقال من الدعم العيني إلى النقدي لتقليل الهدر.
2. **تشجيع إنشاء تعاونيات جديدة:** بإصدار قوانين جديدة تسمح بإنشاء تعاونيات زراعية حديثة تُدار بآليات عصرية، مع تقديم حوافز مالية وتقنية للمزارعين للانضمام إليها.
3. **رفع كفاءة استخدام المياه:**
    - من خلال التوسع في نظم الري الحديثة لتحسين الكفاءة.
    - تقديم برامج تدريبية للمزارعين لتطبيق ممارسات زراعية مستدامة.
4. **تقليل الفاقد الزراعي:** بالاستثمار في تقنيات التخزين والنقل الحديثة لتقليل الفاقد على طول سلسلة التوريد.
5. **تعزيز التكامل بين الزراعة والصناعة:** بتشجيع الاستثمارات في الصناعات الزراعية والغذائية لتحويل المنتجات الخام إلى منتجات ذات قيمة مضافة.

**وبالتالي يتطلب تحقيق التنمية المستدامة في قطاع التصنيع الزراعي في مصر معالجة القضايا الهيكلية المتعلقة بالدعم، والموارد المائية، والتعاونيات الزراعية، من خلال تبني سياسات فعالة وتطبيق تقنيات حديثة، بحيث يمكن تعزيز الإنتاجية الزراعية، وزيادة الصادرات، وتحقيق الأمن الغذائي.**

## ثانياً: كفاءة استخدام الموارد الزراعية ودورها في تعزيز الإنتاجية

تؤكد نتائج بعض الدراسات أهمية تحسين كفاءة استخدام الموارد الزراعية، خاصةً المياه، لتحقيق مستويات إنتاجية زراعية أعلى، حيث تشير التقديرات إلى أن كفاءة استخدام المياه في الزراعة الحالية تتراوح بين 35% إلى 40% فقط، مقارنةً بالممارسات الزراعية الحديثة التي تحقق كفاءة تصل إلى 80%-90%، ويعكس ذلك إمكانية مضاعفة الإنتاج الزراعي باستخدام نفس الكميات من المياه، مما يعزز الأمن الغذائي ويقلل من هدر الموارد.

- ### الفاقد الزراعي والتحديات اللوجستية

يعد الفاقد الزراعي من التحديات الكبرى في القطاع الزراعي، حيث تؤدي مشاكل النقل والتخزين وسوء الإدارة إلى هدر كبير في المنتجات الزراعية. أكدت أحد الدراسات الميدانية والتي أُجريت بالتعاون بين البنك الزراعي وشركات التنمية الزراعية، على أهمية تحسين البنية التحتية اللوجستية، من خلال إنشاء مراكز تجميع حديثة في المحافظات تشمل مرافق تعبئة وتبريد وتصنيع جزئي للمنتجات لتقليل الفاقد وزيادة فرص التصدير.

- ### جودة المدخلات الزراعية و أثرها على الإنتاج

تعاني الزراعة المصرية من تحديات مرتبطة بجودة المدخلات الزراعية مثل الأسمدة والمبيدات، حيث يمكن أن تكون بعضها مغشوشة أو غير مطابقة للمعايير الدولية. هذه المشاكل تؤدي إلى تدني جودة المنتجات الزراعية، مما يحد من قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية، ويؤثر سلبًا على الصحة العامة عند توجيه هذه المنتجات للسوق المحلي.

- ### التصنيع الزراعي كحل استراتيجي

يلعب التصنيع الزراعي دورًا محوريًا في تقليل الهدر وزيادة القيمة المضافة للمنتجات. ومن ثم يجب أن يبدأ التركيز على هذا الجانب من مراحل مبكرة في سلسلة الإمداد الزراعي، بإنشاء مراكز متخصصة في كل محافظة لتجميع المنتجات ومعالجتها وتعبئتها وتوجيهها إما للتصدير أو للسوق المحلي مما يعزز من كفاءة المنظومة. تقدم تجارب دول مثل هولندا نموذجًا ناجحًا في تحقيق هذا التكامل بين الإنتاج الزراعي والتصنيع الغذائي.

- ### تحسين قطاع التجزئة وتأثيره على التنمية الزراعية

يمثل قطاع التجزئة نافذة رئيسية لتسويق المنتجات الزراعية. مع وجود أكثر من 600,000 منفذ بيع في مصر، هناك حاجة ماسة لإصلاح هذا القطاع ليشمل نظم تبريد حديثة ومعايير جودة صارمة، بجانب تطبيق أنظمة تتبع وسلامة غذائية بما يضمن وصول منتجات ذات جودة عالية للمستهلك المحلي ويعزز من ثقة الأسواق الخارجية بالمنتجات المصرية.

**على الرغم من** التحديات السابقة أظهرت مصر تفوقًا في بعض المجالات، حيث أصبحت أكبر مصدر عالمي للموالح والفراولة، سواء الطازجة أو المجمدة. هذه النجاحات تُبرز الإمكانيات الكبيرة للصناعات الغذائية المصرية إذا ما تم تحسين كفاءة سلاسل الإمداد واعتماد معايير صارمة للجودة.

**وبالتالي فإن تحقيق التنمية المستدامة في قطاع الصناعات الغذائية، يتطلب تبني رؤية شاملة تتضمن تحسين كفاءة استخدام الموارد، وتقليل الفاقد، وتعزيز التصنيع الزراعي، وتطوير قطاع التجزئة. مثل هذه الجهود سوف تُسهم في تعزيز مكانة المنتجات الزراعية المصرية في الأسواق العالمية وكذا ضمان سلامة الغذاء محليًا.**

## ثالثاً: التحديات الراهنة في قطاعي الزراعة والصناعات الغذائية والحلول المقترحة

تعتبر مصر واحدة من الدول التي تمتلك إمكانيات كبيرة في قطاعي الزراعة والصناعات الغذائية، إلا أن هذه الإمكانيات لم تُستغل بشكل كامل حتى الآن، حيث تمتلك مصر مزايا تنافسية مثل المُناخ المعتدل، والتنوع في المحاصيل الزراعية، والقرب من أسواق التصدير الكبرى. ومع ذلك، يواجه هذين القطاعين تحديات عدة تتعلق باللوجستيات، والإجراءات التنظيمية، والسياسات الصناعية غير الواضحة، وبالتالي من المهم استعراض أبرز الفرص، والتحديات، والحلول الممكنة لتحقيق نمو مستدام في هذين القطاعين.

- **البطاطس كمثال ناجح**
  - تعتبر مصر واحدة من أكبر مصدري البطاطس عالميًا، حيث يتم تصدير حوالي 900 ألف طن سنويًا.
  - يتركز الطلب على البطاطس الطازجة، خاصة في الأسواق الأوروبية والخليجية خلال موسمها القصير (2-3 شهر سنويًا).
  - مع ذلك تظل نسبة كبيرة من الإنتاج (60- 70%) موجهة للسوق المحلي، مع إمكانية زيادة القيمة المضافة من خلال التوسع في تصنيع المنتجات مثل البطاطس المجمدة والرقائق المصدّرة.

- **الطماطم فرصة غير مستغلة**
  - تُعد مصر من أكبر 10 دول منتجة للطماطم عالميًا، حيث يستهلك السوق المحلي حوالي 50% من الإنتاج.
  - نسبة التصنيع في هذا القطاع لا تتجاوز 5% مقارنة بدولة مثل البرتغال، التي تصنع 80% من إنتاجها، مما يعكس فرصًا هائلة للنمو في التصنيع الغذائي.

- **التحديات اللوجستية**
  - تتسبب مشاكل النقل والتبريد في فقدان جزء كبير من جودة المنتجات الزراعية، ما يؤثر على فرص التصدير.
  - يتم نقل المحاصيل في الدول المتقدمة، من الحقل إلى المصنع في غضون ساعات قليلة، في مصر، يتأخر النقل، مما يؤدي إلى تدهور جودة المنتجات، خاصة مع الافتقار إلى البنية التحتية اللوجستية الملائمة.
  - هناك حاجة مُلحة لإنشاء مجمعات صناعية صغيرة قريبة من مناطق الإنتاج لتسريع عملية التصنيع.

- **التجارب الناجحة في التوعية الاستهلاكية**

  - في عام 2010 أُطلقت حملة توعية واسعة حول أضرار اللبن السائل غير المعالج، مما أدى إلى زيادة استهلاك الألبان المعالجة من 17% إلى أكثر من 50%، هذه التجربة الناجحة تشير إلى أهمية التوعية لتحسين الطلب المحلي على المنتجات الصحية والمصنعة، وبالتالي دعم الصناعة المحلية.

- **المعوقات الإجرائية للتصدير**

  - تم رصد تأخيرات كبيرة في الإفراج الجمركي عن المنتجات المستوردة، حيث تتراوح المدة بين 10أيام إلى 3 أشهر، مما يعوق سلاسة الإنتاج والتصدير.
  - طول مدة الحصول على التراخيص الصناعية، والتي قد تصل إلى عام ونصف، مما يؤخر قدرة الشركات على التوسع.
  - كمثال عملي، أظهرت دراسة حديثة أن مصر تصدر حوالي 215منتجاً إلى الصين بقيمة مليار دولار سنوياً، بينما تصدر أوروبا نفس المنتجات للصين بذات الكمية بقيمة أعلى بكثير بسبب كفاءة الإجراءات.

- **التحديات الهيكلية:**

  - **غياب السياسات الصناعية الواضحة**

  - لا تزال مصر تفتقر إلى سياسة صناعية شاملة توجه الإنتاج المحلي والتصدير، وبالمقارنة، تمتلك دول مثل الولايات المتحدة وأوروبا استراتيجيات صناعية متقدمة تضمن حماية الصناعات المحلية وتعزيز تنافسيتها.
  - ضرورة تبني أدوات تحليلية مثل "مؤشر التعقيد الاقتصادي (Economic Complexity Index)" لتحديد المنتجات ذات الأولوية في التصنيع والتصدير، بناءً على سلسلة القيمة ومدخلات الإنتاج.

  - **السياسات الصناعية غير المتكاملة**

  - عدم وجود استراتيجية واضحة للصناعات الغذائية والزراعية أدّى إلى غياب الأولويات، وبالتالي ضعف الاستفادة من الموارد المتاحة.
  - غياب التنسيق بين قطاعي الزراعة والصناعة يؤثر على تطوير سلاسل القيمة المضافة.

**التحديات البيئية:**

- التغيرات المُناخية أثرت على إنتاج محاصيل أساسية مثل البرتقال في البرازيل والزيتون في أوروبا، مما يُبرز الحاجة إلى سياسات زراعية مرنة.

- **أمثلة دولية مُلهمة**

- تمثل دول مثل سنغافورة وفيتنام نماذج مُلهمة، حيث تجاوزت قيمة صادرات فيتنام هذا العام 400 مليار دولار على الرغم من اعتمادها الكبير على مدخلات مستوردة. وبالتالي فإن التركيز على الكفاءة وسلاسل التوريد العالمية ساهم في نجاحها أكثر من التركيز على تعميق الصناعة المحلية.

- **الحلول المقترحة**

1. **تحسين البنية التحتية اللوجستية:**
   - إنشاء مجمعات صناعية صغيرة في مناطق الإنتاج.
   - تقليل الزمن بين الحصاد والتصنيع عبر تعزيز وسائل النقل والتبريد.
2. **تبسيط الإجراءات الإدارية:**
   - تسريع الإفراج الجمركي وتحسين كفاءة الموانئ.
   - تسهيل إجراءات الحصول على التراخيص الصناعية وتخصيص الأراضي.
3. **تطوير السياسات الصناعية:**
   - وضع استراتيجية وطنية للصناعة ترتكز على تحليل سلاسل القيمة.
   - تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص لدعم الصناعات الغذائية.
4. **زيادة التوعية الاستهلاكية:**
   - تنفيذ حملات إعلامية لرفع وعي المستهلك بأهمية المنتجات المصنعة محليًا وجودتها الصحية.

## رابعاً: الفرص المتاحة ومزايا مصر التنافسية

- **الإمكانيات غير المستغلة**

- تُعد مصر الدولة الوحيدة في أفريقيا التي تمتلك معامل تكرير زيت الطعام ومرافق ضغط بذور الزيوت (crushing facilities)، مما يجعلها مركزًا إقليميًا محتملًا للتصنيع والتصدير.
- الصناعات الزراعية مثل تصنيع زيت الزيتون والفراولة شهدت نموًا كبيرًا نتيجة للتغيرات في الأسواق الدولية، على سبيل المثال انخفض إنتاج زيت الزيتون في أوروبا بسبب التغيرات المُناخية، مما فتح الباب أمام المنتجين المصريين.

- **الميزة اللوجستية والتجارة الحرة**

- يوفر القرب الجغرافي للأسواق الأوروبية والأفريقية، بالإضافة إلى اتفاقيات التجارة الحرة، فرصًا لتوسيع صادرات الصناعات الغذائية.
- أصبحت الصناعات الزراعية في المناطق المستصلحة الجديدة أكثر كفاءة في التصدير، نظرًا لقدرتها على توفير كميات كبيرة بجودة عالية.

- **إمكانية التخصص في المحاصيل**
  - هناك ضرورة لاعتماد المحاصيل الزراعية الأكثر كفاءة من حيث استهلاك المياه والقيمة المضافة. حيث أظهرت دراسات سابقة أن المحاصيل مثل الطماطم والبطيخ يمكن أن تحقق أعلى عائد للمتر المكعب من المياه إذا تم تصنيعها بدلاً من تصديرها خام.

- **تعزيز القيمة المضافة للصناعات الغذائية**
  - التوسع في تصنيع محاصيل مثل الطماطم والبطاطس بدلاً من تصديرها خامًا.
  - التركيز على المنتجات عالية الطلب في الأسواق العالمية مثل زيت الزيتون والعصائر الطبيعية.

- **تحديث السياسات الزراعية**
  - تبني استراتيجية زراعية متكاملة تأخذ في الاعتبار العائد الاقتصادي لكل متر مكعب من المياه، مع تحديد المحاصيل ذات الأولوية.
  - ربط الزراعة بالصناعة من خلال دراسات اقتصادية حديثة تعيد تقييم الأولويات بناءً على التغيرات المُناخية ومتطلبات السوق.

- **تحسين البنية التحتية واللوجستيات**
  - تطوير مراكز لوجستية حديثة بالقرب من مراكز الإنتاج لتقليل فقدان المحاصيل أثناء النقل.
  - دعم إنشاء مصانع قريبة من المناطق المستصلحة حديثًا لضمان كفاءة الإنتاج.

- **تطوير أنظمة التعاونيات**
  - تعزيز التعاونيات الزراعية لتجميع إنتاج صغار المزارعين، ما يضمن توفر كميات كافية لتلبية الطلب المحلي والعالمي بجودة تنافسية.

- **تعزيز الدراسات المستقبلية**
  - تحديث الدراسات السابقة التي أجرتها الجهات المعنية مثل مركز البحوث الزراعية، لضمان مواءمتها مع المستجدات الاقتصادية والبيئية.

- **التوسع في الاتفاقيات التجارية**
  - استغلال اتفاقيات التجارة الحرة لتعزيز التصدير، مع التركيز على تحسين الجودة لتلبية معايير الأسواق المستهدفة.

**ومن ثم ولتحقيق النمو المستدام في الصناعات الغذائية والزراعية، تحتاج مصر إلى استراتيجية شاملة تقوم على استغلال الموارد بكفاءة، وتحسين البنية التحتية، وربط الزراعة بالصناعة، والاستثمار في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية وبما يُسهم في تقليل فجوة الميزان التجاري، وتعزيز تنافسية المنتجات المصرية في الأسواق العالمية.**

## خامساً: الاستقرار الزراعي و أثره على الإنتاجية

يُمثل الاستقرار في الزراعة عاملًا محوريًا في تحقيق التنمية المستدامة، وبشكل خاص في ظل تحديات التصنيع الزراعي والتصدير. يُلاحظ أن بناء الثقة مع المستوردين يستغرق وقتًا ويتطلب جودة عالية للمنتجات الزراعية، ويتطلب ذلك مراقبة دقيقة تبدأ من المزرعة لضمان خلُو المنتج من التلوث قبل وصوله إلى المستهلك. ومن الجدير بالذكر أن المصنع ليس مكانًا لمعالجة المشاكل الجوهرية التي تنشأ في مراحل الإنتاج الأولية، مما يجعل الاعتماد على نظم زراعية مستدامة ضرورة قصوى.

في مصر، شهدت السياسات الزراعية مؤخرًا تقدمًا فيما يتعلق بنظم التعاقدات الزراعية، خاصة في المساحات الكبيرة والمناطق المستصلحة. ومع ذلك يظل تحدي ضمان استقرار الملكية الزراعية ضرورة لتشجيع الاستثمار طويل الأجل. فالملكية المستقرة تدعم استثمار التكنولوجيا الزراعية والمعدات الحديثة، مما يساهم في تحسين العوائد على مدى زمني طويل (5 سنوات مثلًا).

- **التحديات الاقتصادية وتأثيرها على استدامة الزراعة**

من القضايا المهمة التي تشكل عائقًا أمام المستثمرين ارتفاع تكلفة استصلاح الأراضي الزراعية وارتفاع إيجار الفدان الواحد والتي تصل لنحو 60,000 جنيه. وفي الوقت نفسه، فإن نظام تأجير الأراضي الحالي لا يوفر الاستقرار الكافي للمزارعين والمستثمرين، مما يحد من قدرتهم على التخطيط المستدام. ومن ثم يجب الاستفادة من الأراضي الجديدة، مثل مشروع المليون ونصف مليون فدان، حيث أثبت نجاحًا رغم الصعوبات المرتبطة بالمياه وجودة الأراضي المستزرعة، فقد تم بيع أكثر من 700,000 فدان، وزُرع منها حوالي 500,000 فدان، مما يدل على إقبال المستثمرين على مشاريع تحقق استقرار الملكية، حيث يُمكنهم استثمار الموارد بشكل فعال وفقًا لتوقعات طويلة الأجل.

- **السياسات والاستثمار الزراعي**

يتطلب تعزيز الاستثمار الزراعي وجود سياسات واضحة، مثل تخصيص الأراضي بنظام حق الانتفاع لمدة 50 عامًا على سبيل المثال، مما يوفر الاستقرار اللازم للاستثمار في النباتات الدائمة وتقنيات الري الحديثة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن معالجة الثغرات في النظام المالي، مثل عدم الاعتراف بحقوق الانتفاع كضمانات للحصول على القروض من البنوك. مثل هذه التغييرات سوف تُسهم في تمكين المستثمرين من تحقيق أقصى استفادة من الموارد الزراعية المتاحة ودعم الاقتصاد القومي.

- **الأزمات والتقلبات الاقتصادية**

على المستوى العالمي، يتعرض قطاع الزراعة والغذاء لتقلبات دورية، مثل ارتفاع أسعار السلع في عام 2008 نتيجة تقارير منظمة الفاو عن ندرة الغذاء. ومع ذلك، لم يكن هذا الارتفاع مستمرًا، حيث شهدت الأسواق العالمية استقرارًا لاحقًا. من هنا يجب أن تُبنى السياسات الزراعية على أسس مرنة تأخذ في الاعتبار الدورات الاقتصادية وليس فقط على ظروف طارئة أو استثنائية.

## المداخلات:

- تتطلب المرحلة الحالية إعادة هيكلة للسياسات الصناعية الحالية وصياغة استراتيجيات فعالة تستهدف تعزيز النمو الصناعي. وبحيث يوجه مسارها بما يتوافق مع طبيعة التطورات والتحديات الداخلية التي تواجهها الدولة، إلى جانب الأزمات الاقتصادية العالمية والتوترات الجيوسياسية المتزايدة في محيطها الخارجي.
- تتمثل رؤية الدولة المصرية في الاستمرار في مسار الإصلاح الاقتصادي من خلال تعزيز البيئة الاستثمارية وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، مع التركيز على تمكين القطاع الخاص ليكون محركًا رئيسيًا للنمو الاقتصادي، وبحيث تسعى الدولة إلى إزالة العقبات التي تعيق تفعيل دور القطاع الخاص، وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى دعم قدرته على خلق فرص العمل وتعزيز الاستثمارات وزيادة معدلات التصدير. وفي الوقت ذاته، تضع الدولة آليات لمكافحة ارتفاع الأسعار وضبط معدلات التضخم كأولوية، إلى جانب العمل على تحقيق استقرار الأسواق لضمان بيئة اقتصادية متوازنة ومستدامة، وقد تم تناول دور الدولة وفلسفة التنمية بشكل مفصل في مشروع تعميق التصنيع المحلي في مصر الصادر عن المعهد في 2023.
- وعد الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب بتطبيق سياسات تجارية واقتصادية تهدف إلى تعزيز التصنيع المحلي ومواجهة النفوذ الاقتصادي الصيني، مع اتباع نهج صارم تجاه الهجرة. كما أشار ترامب إلى نيته فرض رسوم جمركية واسعة النطاق تصل إلى 10% على جميع السلع المستوردة، وقد صرح مؤخرًا بأن النسبة قد ترتفع إلى 20%. أما فيما يتعلق بالواردات الصينية، فقد أبدى استعداده لفرض تعريفة جمركية تصل إلى 60%. هذه الإجراءات إذا حدثت من المتوقع أن تترك أثراً سالبًا ملحوظاً على الميزان التجاري العالمي.
- في السياق الأوسع، ومع الإعلان الرسمي عن فوز ترامب بالرئاسة، يتوقع أن يشهد الاقتصاد العالمي خلال الأشهر المقبلة تزايداً في حدة التنافس والصراع الاقتصادي. هذا التأثير لن يقتصر فقط على العلاقات بين الولايات المتحدة ومنافسيها التقليديين، بل سيمتد أيضاً إلى علاقتها بحلفائها في آسيا وأوروبا، مما قد يؤدي إلى إعادة تشكيل العلاقات التجارية والاقتصادية على المستوى الدولي.
- فيما يتعلق بالأمن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي، ليس المقصود بالضرورة تحقيق الاكتفاء الكامل بنسبة 100% من جميع السلع، ولكن المقصود زيادة نسب الاكتفاء الذاتي في السلع الاستراتيجية بصفة أساسية. على سبيل المثال، في حالة الزيوت النباتية، تبلغ نسبة الاكتفاء الذاتي حاليًا حوالي 3% فقط، مما يجعل البلاد عرضة للتأثر الشديد خاصةً في حالة حدوث أزمات عالمية مثل ما حدث أثناء جائحة كورونا. لذا، يوصى برفع

هذه النسبة إلى مستويات أكثر استدامة، حتى لو لم تصل إلى الاكتفاء الكامل، لضمان تلبية الاحتياجات الأساسية في أوقات الأزمات.

- ينبغي على الحكومة الجديدة أن تركز جهودها على توسيع الرقعة الزراعية وتعزيز قطاع التصنيع الزراعي بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي من المحاصيل، خاصة المحاصيل الاستراتيجية. ويتطلب ذلك إنشاء تجمعات متخصصة للصناعات الزراعية بهدف زيادة القيمة الاقتصادية المضافة للمحاصيل الزراعية والموارد المائية المستخدمة. علاوة على ذلك، يجب العمل على تعزيز الصادرات من المنتجات الزراعية المصنعة ودعم البحث العلمي في مجالات تطوير التقنيات الزراعية، بالإضافة إلى تشجيع المشروعات ذات الصلة بالتصنيع الزراعي، بما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة لهذا القطاع الحيوي.
- في ظل التحديات المرتبطة بمحدودية الموارد المائية والأزمة الحالية والتوقعات المستقبلية بزيادة الطلب على المياه لتلبية احتياجات السكان الغذائية، يصبح تحقيق الأمن الغذائي المصري مرتبطًا بشكل وثيق بالأمن المائي. ويتطلب ذلك تبني سياسات تهدف إلى الحفاظ على الموارد المائية المحدودة، وإدارتها بشكل رشيد يضمن تحقيق أقصى استفادة ممكنة منها، ومن ثم يجب الأخذ في الاعتبار في كافة المشروعات التكلفة الاقتصادية للمتر المكعب من المياه، ومن خلال هذا النهج، يمكن تحقيق مستويات آمنة ومستدامة من الأمن الغذائي، مع مراعاة الاستخدام الأمثل للموارد المائية المتاحة.
- تُعد الحبوب من بين أبرز السلع الزراعية المستوردة في ميزان الغذاء المصري، حيث تحتل المرتبة الأولى من حيث الكمية. ولتحقيق الاكتفاء الذاتي من محاصيل الحبوب، يتطلب الأمر توسيع الرقعة الزراعية وزيادة الموارد المائية الافتراضية اللازمة لتلبية احتياجات الإنتاج النباتي، وذلك في ظل تحديات شح المياه وأزمتها المتفاقمة.
- تشير البيانات الاقتصادية لعام 2023 إلى أن منظومة الغذاء في الاقتصاد المصري تعتمد بشكل كبير على الواردات، التي بلغت قيمتها الإجمالية 27.56 مليار دولار، وهو ما يمثل 33.14% من إجمالي الواردات المصرية خلال العام ذاته. ومن هذا الإجمالي، بلغت قيمة واردات السلع الزراعية، بما في ذلك الحبوب والمحاصيل الزراعية، 10.15 مليار دولار، بينما بلغت واردات السلع الغذائية 17.41 مليار دولار. على الجانب الآخر، بلغت صادرات منظومة الغذاء 13.70 مليار دولار، بما يعادل 32.58% من إجمالي الصادرات المصرية لعام 2023. وتوزعت الصادرات بين 5.30 مليار دولار للسلع الزراعية و8.40 مليارات دولار للسلع الغذائية. تعكس هذه الأرقام الفجوة الكبيرة بين الواردات والصادرات في منظومة الغذاء، مما يؤكد الحاجة إلى تبني سياسات تهدف إلى تعزيز الإنتاج المحلي وزيادة الصادرات وتحقيق الأمن الغذائي بشكل مستدام.
- تواجه مصر تحديًا كبيرًا يتمثل في تأمين الغذاء لسكانها الذين يشهد عددهم تزايدًا مستمرًا، وهو تحدٍ مرتبط بشكل وثيق بندرة الموارد المائية. يُعزى ذلك إلى محدودية الموارد المائية في مصر، مما يؤثر سلبًا على قدرة الدولة على إنتاج الغذاء بمعدلات تتناسب مع الزيادة السكانية المتسارعة. ونتيجة لذلك، تتراجع نسب الاكتفاء الذاتي، مع اعتماد متزايد على الواردات الغذائية. في هذا السياق، تُقدر المياه الافتراضية المستوردة مع الواردات الغذائية بحوالي 40 مليار متر مكعب سنويًا.

- من جهة أخرى، تُظهر الدراسات الحديثة أن الجهود المبذولة لتخفيف آثار تغير المناخ لن تكون كافية دون معالجة الانبعاثات الناجمة عن النظام الغذائي العالمي، الذي يُعد مسؤولاً عن نحو ثلث إجمالي الانبعاثات الناتجة عن الأنشطة البشرية. ومع تزايد عدد السكان، والتوسع في إنتاج الغذاء، والتحولات في النظم الغذائية، يُتوقع أن تشهد الانبعاثات السنوية للغازات الدفيئة المرتبطة بالغذاء ارتفاعاً إضافياً، مما يزيد من الضغوط البيئية ويبرز أهمية تبني استراتيجيات أكثر استدامة لإنتاج الغذاء وإدارته.
- يُعد قطاع الطاقة المساهم الأكبر في انبعاثات الغازات الدفيئة في مصر، يليه قطاع الزراعة الذي يُساهم بحوالي 39% من إجمالي الانبعاثات الناتجة عن مختلف القطاعات، ثم قطاع الصناعة وقطاع المخلفات. يُمثل هذا التحدي البيئي ضغوطاً إضافية على الدولة، خاصةً في ظل احتياجات الأمن الغذائي المتزايدة.
- لمواجهة هذه التحديات، يصبح التعاون الوطني وتفعيل مبادئ الحوكمة أمراً بالغ الأهمية لتحقيق الأمن الغذائي. يستدعي ذلك تعزيز دور مؤسسات الدولة القائمة، والتي لم تُحقق حتى الآن الأثر المرجو منها بشكل كافٍ. علاوة على ذلك، يجب تحقيق التوافق بين نظم الدعم الحكومي والابتكارات التكنولوجية المتقدمة التي تركز على الترابط بين المياه والطاقة والغذاء.
- ينبغي أيضاً إعادة النظر في النظم الغذائية التقليدية ودورها في سد الفجوة بين العرض والطلب على الاحتياجات الزراعية والغذائية. لتحقيق ذلك، يتطلب الأمر تطوير هياكل الحوكمة الحالية بما يتماشى مع الاحتياجات المستقبلية، وربطها بالمفاهيم الحديثة لضمان تحقيق مستقبل زراعي وغذائي مستدام.
- يُعد تعزيز النظم الغذائية التقليدية في وادي النيل والدلتا ضرورة ملحة، حيث كانت هذه النظم تُشكل أساس الغذاء لأجيال من المصريين على مدار آلاف السنين. يُمكن تحقيق تحسين مستدام للأمن الغذائي من خلال التحول إلى نظام غذائي تقليدي غني بالبقوليات، الفواكه، الخضروات، المكسرات، والبذور، مع تقليل الاعتماد على اللحوم والألبان. هذا التحول قد يُسهم في تقليل الطلب على الموارد الطبيعية، وتوفير الغذاء المستدام، والحد من معدلات سوء التغذية.
- تلعب التعاونيات الزراعية دورًا محوريًا في تحسين القطاع الزراعي من خلال توفير مدخلات الإنتاج، وتسهيل تمويل الأنشطة الزراعية، وتطوير آليات تسويق المنتجات. علاوة على ذلك، تساهم التعاونيات في تخطيط وتنفيذ المشروعات المحلية الإنتاجية، وهو ما يجعلها أداة رئيسية لدعم التنمية الزراعية المستدامة.
- نظراً لخبرة مصر التاريخية والعدد الكبير من التعاونيات الزراعية فيها، أصبحت هذه المؤسسات محور اهتمام لتحقيق الخطط الاستراتيجية للتنمية الزراعية المستدامة. ومع ذلك، يتطلب تعزيز دور التعاونيات التصدي للتحديات والصعوبات التي تواجهها، لتمكينها من أداء مهامها بفعالية، بما يحقق أهداف التنمية الزراعية والريفية، ويرفع مستوى المعيشة والرفاهية لسكان المناطق الريفية، سواء كانوا يعملون في الزراعة أو في الصناعات الغذائية المرتبطة بها.
- في العقود الأخيرة، ظهر اهتمام متزايد بتقنيات الزراعة البديلة لمواجهة التأثيرات البيئية السلبية الناتجة عن الزراعة التقليدية. من أبرز هذه التقنيات الزراعات العضوية، التي تعتمد على أنظمة زراعية تركز على تعزيز

خصوبة التربة كأساس للإنتاجية المستدامة، مع مراعاة احترام البيئة الطبيعية للنباتات والحيوانات والحياة البرية، وخلق تكامل فيما بينها، حيث تهدف الزراعات العضوية إلى تحقيق نظام زراعي مستدام يوفر غذاءً آمنًا، وتغذية صحية، ورعاية شاملة للثروة الحيوانية، بالإضافة إلى تعزيز العدالة الاجتماعية.

- يجب تشجيع المشروعات الإنتاجية الزراعية التي تهدف إلى زيادة القيمة المضافة للمنتجات الزراعية، مثل الرمان، والقطن، والطماطم، وكذلك تجفيف الطماطم – مثلما حدث في بعض محافظات الصعيد - من خلال إنشاء مصانع بالقرب من مناطق زراعتها. حيث يمثل ذلك فرصة لتقليل الفاقد الناتج عن عمليات النقل والتخزين، وتحقيق استفادة اقتصادية مستدامة.
- على الدولة أن تسعى لتحديد الأنشطة الاقتصادية الملائمة التي يمكن تنفيذها ضمن برامج تطوير الصناعات الغذائية والزراعية، بهدف ضمان توافر الغذاء للمواطن المصري، وتعزيز الأمن الغذائي، وزيادة صادرات المنتجات الزراعية والغذائية، مما يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

## التعقيب:

- تسببت الأزمة الروسية - الأوكرانية في تعطيل سلاسل التوريد العالمية، التي كانت تعتمد بشكل كبير على دول الاتحاد الأوروبي كمحرك رئيسي لها. وقد جاء هذا التطور في أعقاب جائحة كوفيد - 19، التي تركت آثاراً طويلة الأمد على هذه السلاسل، مما جعلها غير قادرة على التعافي بشكل كامل حتى الآن. وقد أدى توقف سلاسل التوريد العالمية إلى زيادة ملحوظة في أسعار السلع الأساسية، بما في ذلك السلع الزراعية، والمعادن، والطاقة. وتعتبر السلع الزراعية المصدر الرئيسي للغذاء على مستوى العالم، مما جعل هذه الأزمة تؤثر بشكل كبير على الأمن الغذائي العالمي.
- يهدف تعزيز التجارة الحرة بين الدول، بما في ذلك مصر، إلى مواجهة الإجراءات "الحمائية المتزايدة" التي تلوح في الأفق، خاصة مع قرب تولي دونالد ترامب مهام رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية. وفي حقيقة الأمر من الصعب التوقع أو التنبؤ بالنهج الذي يمكن أن تنتهجه السياسة الأمريكية على خلفية الفترة الرئاسية السابقة لدونالد ترامب. وفي هذا السياق، يتطلع القادة الأفارقة إلى تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية التي تسعى إلى إنشاء سوق موحدة للسلع والخدمات، وهو ما من شأنه أن يعزز النمو الاقتصادي ويقلل من الاعتماد على القوى الأجنبية ويخفف من القلق الناجم عن السياسة الأمريكية الجديدة.
- تحتاج الدولة إلى تنفيذ مجموعة من الحلول لمواجهة تعقيدات سلاسل توريد البضائع التي شهدت نموًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة، وذلك نتيجة لمجموعة من العوامل مثل الإغلاقات خلال جائحة كورونا، والتوترات الجيوسياسية والصراعات، بما في ذلك الحرب الروسية الأوكرانية، والحرب في غزة، وما تبعها من توترات في البحر الأحمر. لذا تعتبر اضطرابات سلاسل الإمداد من الأسباب الرئيسية لتأخر وصول البضائع إلى الأسواق، وهو ما يؤدي إلى انخفاض المعروض منها وزيادة الأسعار. كما أن هذه الاضطرابات قد تؤدي إلى ارتفاع أسعار المواد الخام المستخدمة في الإنتاج، مما يسهم في زيادة معدلات التضخم. علاوة على ذلك، فإن مشكلات

تأخير مواعيد تسليم المنتجات تؤثر سلبًا على الأداء الاقتصادي، مما يستدعي تبني استراتيجيات مرنة لتحسين درجة استجابة الدولة في مثل هذه الأزمات.

- ساهمت الحرب في أوكرانيا في الآونة الأخيرة، والحاجة إلى مكافحة تغير المُناخ، في دفع الدول الأوروبية إلى إعادة التركيز على إمدادات الغاز والطاقة المتجددة. ومن بين الدول التي استفادت من هذه الأزمة الجزائر، حيث أسهم الارتفاع الكبير في أسعار النفط والغاز، بالإضافة إلى بحث الدول الأوروبية عن موردين بديلين للغاز الروسي، في زيادة موارد الجزائر من العملة الصعبة. هذا التغير دفع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز علاقاتها مع دول شمال أفريقيا بما يخدم مصالحها الوطنية. ومع ذلك، قد يُعرض النهج الحالي لخطر تمكين زعماء شمال أفريقيا من تعزيز نفوذهم في العلاقات الثنائية التي تركز على المصالح المشتركة. في هذا السياق، يجب على مصر أن تستفيد من هذه العلاقات من خلال توفير العمالة المدربة والموارد الرخيصة، بالإضافة إلى تعزيز فرص الاستثمار التي من شأنها دعم الاقتصاد الوطني وتعميق التعاون مع أوروبا.
- يثير نقص العمالة الماهرة في أوروبا قلقًا بالغاً بسبب المخاوف من حدوث خسائر اقتصادية هائلة، حيث يُتوقع أن تفقد القارة العجوز نحو 30 مليون فرصة عمل في السنوات القادمة، وتُعد ألمانيا واحدة من أبرز الدول الأوروبية التي تسعى إلى جذب العمال المهرة كجزء من استراتيجيتها لمواجهة هذا التحدي، حيث تحتاج البلاد إلى استقطاب ما لا يقل عن 400 ألف عامل ماهر سنوياً. في هذا السياق، تبرز الفرص المتاحة لمواطني الدول العربية للعمل في أوروبا، حيث قام الاتحاد الأوروبي بتكليف "وكالة التوظيف الاتحادية (BA)" بتوجيه برامج توظيف تستهدف بعض البلدان خارج الاتحاد. ومنذ عام 2019، شهدت الاتفاقيات مع دول مثل المغرب وتونس ومصر نموًا ملحوظًا، على الرغم من أن جائحة كوفيد-19 قد أثرت على سير هذه الاتفاقيات.
- من المتوقع أن يسهم استمرار سياسات توطين الصناعة التي تنتهجها الحكومة في زيادة معدلات التبادل التجاري مع مختلف دول العالم. ويشمل ذلك تعزيز التقنيات الذكية والتحول الأخضر، فضلاً عن تعديل التشريعات المتعلقة بالتعريفة الجمركية، وضمان وضوح شروط التعامل مع المستثمرين وآليات فض المنازعات الدولية، بما يتماشى مع شمولية قانون الاستثمار.
- تخسر الدولة نحو 4 مليار جنيه سنويًا نتيجة الفاقد في الحبوب الغذائية خلال عمليات النقل والتخزين، حيث يصل الفقد إلى حوالي 2 مليون طن. حيث تشير الإحصائيات إلى أن نحو ثُلث المحاصيل يتم فقده عبر سلسلة الاستهلاك بأكملها، ويعتبر فقد المحاصيل أحد التحديات الرئيسية، وذلك بسبب فترة صلاحيتها المحدودة، ويلعب التصنيع الزراعي دورًا كبيرًا في تقليل خسائر المحاصيل، ويمكن التغلب على هذه المشكلة من خلال تطبيق التقنيات الحديثة للصناعة الزراعية. في هذا السياق، بدأت الحكومة في تنفيذ خطة عاجلة لتقليل هذا الفاقد من خلال تطوير منظومة النقل والتخزين، بهدف تحسين الكفاءة وتقليل التكاليف المرتبطة بذلك.
- هناك العديد من المشروعات التي تهدف إلى تمكين المرأة وتعزيز فرص العمل وريادة الأعمال في مجال التصنيع الزراعي، ومنها مشروع "أجريتيم" الذي يستهدف تحسين الوضع الاقتصادي للنساء العاملات في هذا المجال.

ينفذ المشروع في محافظتي المنيا وبني سويف، ويهدف بشكل عام إلى تحسين الحالة الاقتصادية للمرأة في هاتين المحافظتين، بما يتوافق مع رؤية مصر 2030 والاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة 2030. تتضمن هذه الاستراتيجية تطوير قدرات المرأة، إشراكها في سوق العمل، دعم ريادة الأعمال، وتحقيق تكافؤ الفرص في توظيف المرأة بجميع القطاعات.

- من المتوقع أن يخدم المشروع حوالي 6,500 مستفيد مباشر و13,000 مستفيد غير مباشر، مع إمكانية توسيع نطاق المشروع ليشمل محافظات أخرى في المستقبل.

**********